

نحو شبكة إنترنت أكبر وأقوى

على مدار الأشهر الماضية، كشف وباء فيروس كورونا للعالم عن أهمية الإنترنت خلال الأزمات.

فقد مكنت الإنترنت الملايين من البشر من الاستمرار في أعمالهم ودراساتهم وهم يلتزمون بأوامر البقاء بالمنزل. كما أتاحت الإنترنت فرصة الوصول لمعلومات صحية هامة، وسمحت بتواصل العائلات التي تباعدت بسبب القيود المفروضة على السفر أو بسبب الحجر الصحي. وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة على حجم حركة الإنترنت، فقد أثبتت شبكة الإنترنت قدرتها على مواجهة التحدي. لم تتعرض الإنترنت لأي إخفاقات كارثية، وذلك بفضل الأساس التكنولوجي الذي تقوم عليه شبكة الإنترنت والمتمثل في أنها شبكة الشبكات التي يتم تشغيلها بشكل تعاوني من خلال مقدمي الخدمات والمنصات.

فقد أثبت الوباء الحالي أن الإنترنت هي حقاً قوة تعمل لخير البشرية.

إلا أن أزمة وباء كورونا قد ألقت أيضاً الضوء على العديد من التحديات. فما يقرب من ٥٠٪ من سكان العالم لم يتمكنوا من العمل أو الدراسة لعدم قدرتهم على النفاذ للإنترنت. ولكثير ممن يتمكنون من النفاذ للإنترنت، كانت السرعات البطيئة والأسعار العالية لخدمات الإنترنت عائقاً أمام استخدامهم للإنترنت كجزء من حياتهم اليومية.

وعلى صعيد آخر، فقد أثارت تطبيقات تتبع المعارف الكثير من الشكوك المرتبطة بالخصوصية وذلك في كثير من الدول. وزادت الهجمات السيبرانية على قطاع الرعاية الصحية. وعلى الرغم من ازدياد الحاجة الى وجود تشفير قوي من نقطة البداية لنقطة النهاية مع زيادة عدد الأفراد الذين يقومون باستخدام الإنترنت لأغراض العمل أو استخدام الخدمات البنكية أو النفاذ لقطاع الرعاية الصحية، فإن هيئات فرض القانون تستمر في المطالبة بنفاذ خاص

للاتصالات والبيانات المشفرة. يمكن أن نخرج من هذه الأزمة ونحن نتمتع بشبكة إنترنت أكبر وأقوى وأكثر موثوقية، بعض النظر عن الظروف الحالية المؤقتة للأزمة. ولو تم تفعيل سياسات رقمية صحيحة الآن، فإن هذه السياسات يمكن أن تدعم من إنعاش الاقتصاد العالمي وضمان مشاركة الجميع. هناك خطوات وإجراءات محددة يمكن

اتخاذها لضمان أن المجتمعات الريفية أو النائية أو الحضرية المحرومة أو التي تحصل على خدمات قليلة تحصل بالفعل على النفاذ للإنترنت الذي تحتاجه، وأيضاً لضمان حماية مستخدمي الإنترنت وحماية البنية التحتية الحيوية لشبكة الإنترنت العالمية.

علينا أن نضمن أن من يحتاج النفاذ للإنترنت، الآن، يحصل عليه.

1. لضمان النفاذ للإنترنت للجميع بشكل دائم ومستدام، يجب على صناع القانون والمنظمين أن يعملوا على إزالة العوائق أمام التوصيل المطلوب مجتمعياً، وجعل الموارد متاحة بشكل أيسر أمام المجتمعات للحصول عليها.
2. القيام بعمل الاستثمارات اللازمة لضمان أن يكون الإنترنت متاحاً للجميع وقت الأزمة، وقبل حدوثها. ويجب أن تكون الاستجابة للأزمة جزء لا يتجزأ من أعمال السياسة التي تتم بشكل يومي، بحيث يمكن تفعيل إجراءات الطوارئ عند الحاجة، مثل نقاط النفاذ المجتمعية للوأي فاي.
3. ضمان استمرار إتاحة الطيف للمرافق التي تستضيف محطات الطوارئ الخاصة بالوأي فاي حتى بعد فترة انتهاء البقاء في المنزل.
4. تشجيع شركات الشحن على إعطاء الأولوية لتوصيل أجهزة الاتصالات، وذلك لضمان سرعة الانتهاء من بناء الشبكات، وأيضاً تعليق أو الإسراع من عمليات الإفراج الجمركي ورسوم الاستيراد وذلك لتسهيل المساعدات المرسلة إلى المجتمعات المتضررة.
5. زيادة المعرفة والقدرة المحلية على إنشاء وصيانة الشبكات سريعاً. فقد شكلت متطلبات البقاء في المنازل والتباعد الاجتماعي تحدياً أمام إنشاء الشبكات الجديدة أو إصلاح الشبكات القائمة بالفعل خلال الأشهر الماضية.
6. تشجيع صياغة السياسات التي تدعم إنشاء الشبكات المجتمعية على المستويات الفيدرالية والإقليمية والمحلية. وتعديل التشريعات التي تمنع أو تحد من إنشاء تلك الشبكات، مع إعطاء الأولوية للشبكات المشتركة mesh networks وذلك لتناول مشكلة الأسعار في المناطق الحضرية.
7. إشراك الحكومات المحلية و/أو منظمات ممثلة عن الحكومات خلال المراحل الأولى من التخطيط لأي مشروع أو سياسة في منطقتهم. وهذه المشاركة يجب أن تكون على مستوى كل مجتمع على حدة وذلك لضمان وضع الأولويات الخاصة بهذا المجتمع والتحديات والفرص المتاحة في الاعتبار.
8. وضع معايير لأنظمة التمويل القائمة والجديدة، مثل المنح والقروض التي تقدمها الحكومات، ومثل صندوق الخدمة الشاملة ومنح المؤسسات الخاصة المقدمة لإتاحة حلول تكميلية لمشكلات النفاذ مثل الشبكات المجتمعية.
9. إتاحة النفاذ للطيف الترددي بأسعار معقولة لتقديم حلول تكميلية لمشكلات التوصيل مثل الشبكات المجتمعية. إعطاء الأولوية للمناطق المحرومة والنائية والريفية فيما يتعلق بتخصيصات الطيف.
10. تيسير صياغة إطار للترخيص بأسعار معقولة، من أجل منفعة المجتمع ومقدمي خدمة الإنترنت المحليين والإقليميين.
11. دراسة مبدأ الحفر مرة واحدة (وهي سياسة تلزم الشركات بمد شبكات الفايبر كجزء من مشروعات الإنشاء مثل بناء الطرق) وأيضاً مبدأ مشاركة البنية التحتية (أي قيام اثنين أو أكثر من مقدمي خدمات تكنولوجيا الاتصالات بالمشاركة في البنية التحتية في محاولة منهم لخفض التكاليف) وذلك بهدف تسهيل مد شبكات الفايبر للميل المتوسط بشكل كفاء.

حافظ على الإنترنت قوياً

يجب على صناع القانون ومشغلي الشبكات العمل على حماية تدفق البيانات عبر الإنترنت وضمان استمرار ثقة الأفراد والمنظمات في شبكة الإنترنت.

١. ضمان أن تستمر الإنترنت مفتوحة ومتصلة ببعضها البعض على مستوى العالم وأن تكون آمنة وموثوقة. ولا يجب الاستهانة بالمناقشات التنظيمية المركبة التي تتم في سياق الوباء العالمي. وأي سياسة أو تنظيم يُتخذ خلال فترة الطوارئ يجب وأن يعترف بالطبيعة اللامركزية والموزعة لشبكة الإنترنت.
٢. جعل الأمن أولوية قصوى للسياسات والتنظيمات الحكومية. يجب أن تدعم السياسات والتنظيمات التشفير من نقطة البداية لنقطة النهاية، وذلك بهدف حماية المواطنين والدول والاقتصادات الوطنية في كل مكان.
٣. عدم اللجوء إلى أساليب الإغلاق أو منع المحتوى لأسباب تتعلق بالأمر المدنية أو الاجتماعية. فهذه الإجراءات غالباً ما تتسبب في تفاقم المشكلة أكثر من حلها، لأن هذه الإجراءات التي يتم اتخاذها لا تؤدي إلا إلى التغافل مؤقتاً عن المشكلة.

السياسة الجيدة هي التي تعتمد على المعلومات السليمة، والإجراءات الموثوق فيها والبيانات الدقيقة

يجب على صناع القوانين والمنظمين اتخاذ الخطوات اللازمة لفهم تحديات التوصيل والأمن.

١. التفاعل مع مقدمي خدمة الإنترنت الصغار والمتوسطين والكبار، ومع أصحاب المصالح المحليين ذوي الصلة، ومع الخبراء الفنيين المعروفين وذلك عند القيام بصياغة سياسات تهدف إلى حماية و/أو دعم البنية التحتية لخدمات الإنترنت. كما يجب أيضاً استشارة مصادر البيانات الموثوقة مثل مجموعات تشغيل الشبكات NOGs ومسجلي أسماء النطاقات ومكاتب تسجيل الإنترنت الإقليمية RIRs.
٢. يجب على الحكومات القيام بتنفيذ ودعم و/أو تشجيع البحث الذي :
 (أ) يقيس سرعة توصيل الإنترنت/ والإنتاجية والجودة وذلك بالمشاركة مع المنظمات ذات الخبرة مثل Measurement Lab, Ookla, and OpenSignal.
 (ب) يجمع إحصاءات وبيانات يمكن الاعتماد عليها عن استخدام الإنترنت في المناطق التي تقل فيها الخدمات وكذلك تسعير خدمات الإنترنت، بما في ذلك الحد الأقصى لإتاحة النطاق ومتوسط الرسوم،
 (ج) يوفر تحليل كافي للفئات المحرومة والفئات التي لا تحصل على الخدمات والمناطق التي تحتاج إلى استثمار وتدخل.

كلما أمكن ذلك، يجب تجميع وتوفير النفاذ المفتوح واستخدام البيانات المتاحة بشأن مواقع البنية التحتية الحيوية للنفاذ للإنترنت مثل أبراج المحمول والشبكات الأرضية للفايبر والكابلات البحرية ومراكز البيانات.